

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابی در دسترس

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۴۹) از کتب اهدائی : مغزی

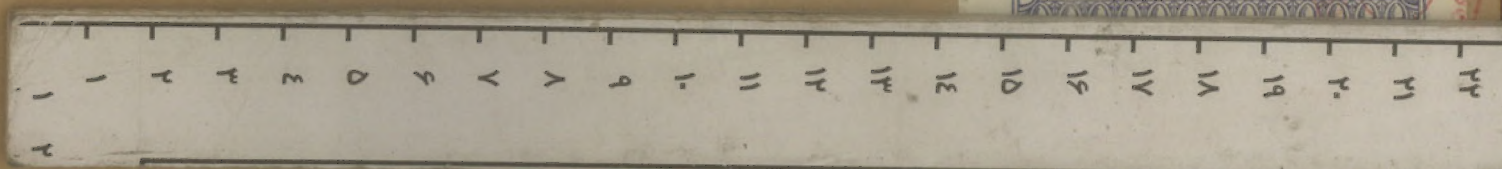


جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۷۷۶۹

۶۳
۱-۳



۶۳
۲-۳

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸

کتابخانه شورای اسلامی	
کتاب	کتابی رونویس
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی	(۴۹) از کتب اهدائی : معنری
شماره ثبت کتاب	۲۱۷۷۹
جمهوری اسلامی ایران	



خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۴۶	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *کتابت و مکتوب*

مؤلف:

موضوع:

شماره اختصاصی (۴۹) از کتب اهدائی: مخزنی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۷۷۶۹

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۴۶

۶۳
۱-۲

رباعیا با طاهر
مکن کار در دریا سنگت آید
چنانکه با این فراغت آید
چه فراتر نامت خانه نام خوانند
تو چون نامت به پیش سنگت آید

بدینا بنکریم درایت بینم
بجو اینکرم صحت بینم
هر جا بنکریم کوه و درخت
نشانی از قدر عتات بینم
خوش آنان که در شوی تو بینم
مکن تو تو گزند و اتو نشینم
اگر هم دست رسد تو بینم
روم آنان بنکریم تو بینم

سیر کزین او کج کل آید
مرا خوشتر ز نور سنبل آید
چه تو کبریم غنالت که در اغوش
سحر از بزم بوی گل آید

خوشتر از بزم بوی گل آید
سحر از بزم بوی گل آید
سحر از بزم بوی گل آید
سحر از بزم بوی گل آید

اذا انزلنا من السماء ماء
فلا جدّه یعنی ولا جدّه یجذی

در آید زلف و لب استم
و آید زلف و لب استم
چه عفو اندر میانم بینم
خود و خواجگارم بینم
ببین هر کس که در میانم بینم
نه کار خفت سازم نه بینم
یکه بیا به نخل لب بر استم
سند روش در این آتش بینم
یکه بکند مرغی لب بر استم
چه شمع کسر اندازد صد بار
فروزند که در روشن تر استم

چه بوی دل آتش مزاجم
چه بوی جزای ارفا کسراستم
اگر روز و صد بارت به بینم
هنوز محتاج بار دیگر استم

۱۴ اگر غیر از غمت یار سنگرم
بگفتا و ملت کافر استم
از آن دور از نام برادرم
از آن دور با نام آید



مدد السرفه صفا العرف
 تعقد به الفصا
 لنا اوج صفا العرف
 صول الرق لولا الفاء
 يا فخرها ارجع
 ليرتبه خفته لولا الفاء
 واولا اروت روت عليها
 سنها واللفظ فيها سوا
 ليس فيها من التواصب
 لا ولا جازم فاذ انما

فان
 انما
 انما
 انما

مع
 رفاقيت كنهه ربايم
 صمو اس از اسه خايم
 تو صبا با سره خايم
 صوا سره شو آيم بخوايم

صمو اس از اسه خايم
 تو صبا با سره خايم
 صوا سره شو آيم بخوايم

انما
 انما
 انما

انما

درو شمع و نايه نمايند انما
 مكنينه و كونه فقيمين
 نوسينه كنه كنه رايه
 چون سبه زعفران بر سره

درو شمع و نايه نمايند انما
 مكنينه و كونه فقيمين
 نوسينه كنه كنه رايه
 چون سبه زعفران بر سره

بسم الله الرحمن الرحيم
 وبعد الحمد لله افصح حمد الله بعد البسملة ابتداء بخير
 الكلام واقداءً بخير الامام عليه الصلاة والسلام
 فان قلت حديث الابتداء في كل من التسمية والتحميد
 فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية وحول على
 الحقيقي في حديث التحييد على الاضافي وعلى العرف
 او كليهما على العرف والتحييد هو التناء بالثناء على الجميل
 الاختياري نعمة كان او غيرها والله اعلم على الاصح للامام
 الواجب المستمع لجميع الكاتبة ولد الله على هذا الاجماع
 صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقاً في حق
 من هو مستمع لجميع الكلمات من حيث هو كذلك فكان
 كدعوى النقي بنية وبرهان ولا يخفى لطفه قوله
 الذي هذا ان الهداية قبل هي الدلالة الموصلة الى المظهر
 او الاتصال بالمظهر وقيل هي اراءة الطريق الموصلة الى
 المطلوب والفرق في هاتاهذين المعنيين ان

الاول

الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني
 فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم ان يكون
 موصلة الى ما يوصل فكيف يوصل الى المقام والاول ينقص
 بقوله نعم وانما يجوز فهمها منهم فاستجوب المراد على الهدى اذ
 لا ينقص الفضله بعد الوصول الى الحق والثناء مقصود
 بقوله نعم انك لا تهدي من احب ولكن ايه يهدي
 بنا فان النبي لم كان شأنه اعادة الطريق والذي
 يهديهم عن كلام المصنف في حاشية المتن هو ان الهداية
 لفظ مشترك بين هذين المعنيين مع بظهور اندفاع كلا
 النقصين ويرتفع اختلاف في البين ومحصل الكلام
 في تلك الحاشية ان الهداية بتعدي لا مفعول لها التنا
 نارة بنفسه بخلاف الهداية المصطفية ونارة بالحق والهداية
 بهدي من شاع لا صراط مستقيم ونارة بالحق والهداية
 بهدي للقي هي اقوم فغناء عن الاستعمال الاول هو

سواء الطريق وجعل لنا التوفيق في حق والصلاة
على من ارسله هدى هو آلاءه نداءه حقيق
ونورا

الابصار وفي النظر الى الطريق قوله سواء الطريق
وسمى الذي لبعضى سالكه المظلم البتة وهذا كتاب في الطريق المستقيم
المستقيم في هذا المذازن وهذا مراد من فسر بالطريق المستقيم والطريق
المستقيم في المراد به انه نفس الامر حقيقة هو ما اوصى به الاسلام و
الاول والآخر هو البراءة الظاهر بالعباس لا قبل الكتاب قوله
وجعل لنا الطريق اما متعلق بجعل واللام للارتفاع كما قيل قوله
جعل لكم الارض فراشا وبارق وجعل لكم في الارض نعم المحصول
الغفيرة فلهذا اضاف يكون ظرفا والظرف ما يتوحد فيه
والاول اقرب لفظا والآخر معناه قوله التوفيق هو توجيه
الاسباب نحو المظلم اخبر قوله والصلاة على بعض الرعايا طلب الرحمة
واذا استدل انه يجوز عن معنى الطلب براديه الرحمة مجازا قوله
من ارسله ليرفع باسمه عليه السلام تعظيما واجلالا وتبها على
فيما ذكر من الوصف بمرتبته لا ينفك الذي منه الابدية اضافة
بين الصفات من كونها مستندة لساير الصفات كما قيل
فمن التبع بكونه من مسلكه فان الرسالة فوق النبوة فان المراد
النبى الذي ارسل اليه في كتاب قوله تعالى اما معقول له قوله

هذا هو الكتاب الذي ارسله الله به الهدى والبرهان
في هذا الكتاب ما هو الا آلاءه نداءه حقيق
ونورا

مقدمة العلم

او بالقدرة المتعدي به الذي يحصل به العصية او نفس
المتسايل جميعا او نفس القدر المتعدي به فيحصل من
ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون لفظا
يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل والخصر
حيث واجد العقل التسليم مناسبا **قوله** مقدمة
اي هذه مقدمة بين فيها امور ثلاثة رسم المنطق
اليه وموضوعه وهي مأخوذة من مقدمة الجيوش
منها هي ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارة
طائفة من الكلام قدمت اتمام المقصود لاوتباط المقص
بها ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من
المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها
في الشرع وتجزئ الاحتمالات الاخر في الكتاب يستدعي
جوازها في المقدمة التي هي جزءه لكن القوم لم يريدوا
واعلى الالفاظ والمعاني في هذا الباب **قوله** العلم

هذا هو الكتاب الذي ارسله الله به الهدى والبرهان
في هذا الكتاب ما هو الا آلاءه نداءه حقيق
ونورا

ويجمل

وهو الاظفة المعقول لتحصيل المجهول وقد

يتبع فيه الخطأ

القسمية بديهية لا تحتاج اليختصم الاستدلال

وحذا ان من التصورات ما هو حاصل بالانظر

كصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل بالنظر

والفكر كصور حقيقة لجن والملك كذا من التصورات

ما يحصل بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والحق

موجود **قوله** وهو الاظفة المعقول اي النظرية

التي هي في الامور المعلوم لتحصيل المجهول وهو في

العدول عن لفظ المعلوم الى المعقول فوالله انها التي

عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف ومنها ان

عليان النكران ما يجري في المعقول من اي الامور الكلية

في العتق دون الامور الجزئية فان اخرى لا تكون

كاسبا ولا مكتسبا ومنها غاية السجع **قوله**

فيه الخطأ بالليل ان الفكر قد يفتي الى نتيجة كذا

العالم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

العلم

بها لاقتداء يليق وعلى له واعتدال بين سعد في سائر الصدق

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

قوله اصله

ولما فيها من غنى في الفكر والكلام هو
العلم الذي هو من احوال المبدء والمعاد على ما هو
الاسلام قوله وتقرّب المرام بمجروطة وسط الهدى
اي من اغايات تقرّب المقصد الى الطريق والافهام و
على طريق المبالغة والتعريض هذا مقرب غاية
التقرّب قوله من تقرّب المرام
والاصرفه عرف ان الاسلام بيانية ان كان
الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات وان
كان عبارة عن مجموع الاقرا بالاسان
والمقديون بالاجمال والعلل الامكان

قال المصنف

جعلته بصورة المرام والتمسك بالذي لا يخفى من تذكره
ان اذ ان تذكره في الاقرا مراما الولد الاخر الحق الذي
بالاكثر من جميعها على الحقيقة والتمسك بالذي لا يخفى من تذكره
والعلم بالادكان او كان عبارة عن مجرّد الاقرا بالاسان
فالاضافة للاحية قوله جعلته بصورة اي جبر او
التعريض في الاستناد وكذا قوله تذكره قوله في الاقرا
بالاكثر من جميعها الغيرة او مقصده للغير في الاقرا بالاسان
والتمسك للمعلم قوله من تقرّب المرام بمجروطة وسط الهدى
فيهم الطريق انما في موضع الحال من فاعل تذكره وكذا استعان
بغيره كمن يضيء من الاضواء العلم اي يذكره اخذ او استعان
من تقرّب المرام هذا ايضا مجرّد الترجيح قوله سيما
بمعنى المثال يقال هاتين اي مثلان واصلها لاسيما
حذف لاي اللفظ لكنه مراد وما زائدة او موصوفة او
موصوفة وهذا الضمير ثم استعمل بمعنى خصوصيا وفي ما ذكر
لكه الوجه قوله الحق الشيق قوله الحق اللائق قوله
قوام اي بنو وجميع قوله التأييد التزيين من اليد يعني
الحق قوله مرام اي ما يهدف اليه المراد من الدليل قوله

انما هو الذي لا يخفى من تذكره
انما هو الذي لا يخفى من تذكره
انما هو الذي لا يخفى من تذكره
انما هو الذي لا يخفى من تذكره

انما هو الذي لا يخفى من تذكره
انما هو الذي لا يخفى من تذكره
انما هو الذي لا يخفى من تذكره
انما هو الذي لا يخفى من تذكره

وعلی الله قدیم الطرف یمیننا قصد المحرم فی قوله به
لریایة التبع الیه **قوله** التوکل هو التمسک بالحق واللا
تقطاع عن الخلق والاعتصام بالنعیم والتشاک
قوله القسم الاول لما علم ضمنا فی قوله فی تحریر المنطق
والکلام ان کتابه علی قسین لم یصح الی التبع بعد الفصح
تعریف القسم بالام المهدیه کونه معهودا ضمنا وهذا خطأ
المقدمة فانها لم یعلم وجودها سابقا ولم یکن معنویه
فلذا ذکرها وکان مقدمه **قوله** فی المنطق ان قیل الیس
القسم الاول الامساک بالمنطقه فانوجه الطرف بقوله
یحوز ان مراد بالقسم الاولی الالفاظ والعبارات فیکون
المعنی ان هذه الالفاظ فی بیان هذه المعنی ویکمل وجودها
والفصل ان القسم عبارة عن احد معان سبعة الالفاظ
او المعانی او النقول او الذکر من اثنين او ثلاثة او المنطق
عبارة عن احد معان خمسة اما المدکة او العلم بجمع السبل

للمعنی

الاولی

العلمة فکر او یفکر فی التبعیضها کقدم العلم فاحد الفکرین
خطای لا یحالی و لا یزوم اجتمع التبعیضین فلا بد من
قاعدة کلیة لیس فیها لم یقع اخطا فی الذکر وهو
المنطق فقد ثبت احتیاج الناس الی المنطق فی بعض
من اخطا فی الفکر ثلاث وقد دلت الاولی الی العلم
اما صورة او مقصد من والثانی ان کلامها اما
یحصل الی نظر یحصل النظر والثانی ان کلامها قد
یقع فی اخطا هذه المقدمات الثلاثة فبعدم احتیاج
الناس الی التحرر عن اخطا فی الذکر الی قانون وذلك
وذلك هو المنطق ویم من هذا التعریف المنطق الیم
بانه قانون یقصر عن اخطا فی الذکر فیمنا علم امرات
من الامور الثلاثة الذکر وصفت المقدمة لیس بها
بقی الکلام فی الامر الثالث وهو تحقیق ان موضوع

فانقول بعينه وهو المطلق
وهو موضوع العلوم المنصوب

المطلق ما اذا اشار اليه بقوله وموضوعه في قوله
فانقول القانون لفظي وانتي او مراد في موضوع
الاصول لفظ الكتاب في الاصول في قضية كلية
يعرف من الحكم من بيان موضوعه كقولنا الخاف
كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب فانه حكم
يعلم منه احكام احوال جزئيات الفاعل والمفعول
قوله وموضوعه موضوع العلم بالبحث فيه كقولنا
الذاتية والعرفان الذاتية ما يعرض الشيء اما اولاً
بالذات كالتعريف بالذات للانسان من حيث انه انسان
واما بواسطة امر سائر لاذات الشيء كالتعريف بالذات
يعرض حقيقة المتعريف فثبتت ومنه الانسان
بالعرض والمجاز فانهم قد علموا ان موضوع
العلم ان موضوع المنطق هو المعرف ونحوه اما
المعرف فهو عبارة عن المعارف المنصوب
وكقولنا لكن

والتصديق من حيث انه يوصل الى المطلوب
تصويري

ولكن لا مطلقاً بل من حيث انه يوصل الى
مجهول التصديق كالحوان الناطق كقولنا
الى تصور الانسان واما المعلوم كقولنا
الذي لا يوصل الى مجهول تصديق فذلك
معرفا والمنطق لا يثبت عنه كلاما موزوناً
المعلومية كقولنا زيد وهو اما كقولنا
من المعارف التصديق لكن لا مطلقاً
ايضاً بل من حيث انه يوصل الى مطلوب
تصديق كقولنا كمال العالم متغير وكل متغير
حادث الموصول الى التصديق بقولنا
قال العالم حادث واما التصديق الذي لا يوصل الى
كقولنا التاوية فليست نتيجة والمنطق
لا ينظر فيه بل المنطق يبحث عن العرف والحقبة
من حيث انها كيف ينبغي ان يرتبها حتى

فما يسمى معرفة لا تصدق في نفسه
حجة المقصد الاقلية التصورات
دالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابق

يوصلا الى المجهول قوله معرفة لا تصدق
ويبين المجهول التصوري قوله حجة

لانها تصير سببا للعلية عند الخصم والمجته

في اللغة الغالبة فخذ عن قبيل تسمية المجهول

بالمسمى السبب قوله دالة اللفظ قد علمت

ان نظير المنطق بالذات انما يوزن التعريف

والحجة وهما من قبيل المعاني الالفاظ

الا انه كما تعارف كل واحد والغاية والوضع

في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في

الشرع كذلك تعارف ايراد مباحث

الالفاظ المقدمة لتعريف هذه الافادة والاستعداد

وفذلك بان يتبين معاني الالفاظ المصطلحة

المستعملين محاورات اهل هذا العلم من المفرد
والمركب والعلى والجزئي والمتوحد والشكك
وغیره

فما يقع اوكذا باء اما في قوله وكل من هذا قوله ان كان الفناء في ذلك
الجزئين والاشياء في علمه في الشريعة ان كان على جميع تقادير المقدم

فكلية

البيان الاول ما يقع بالجمع باللفظ الاخص والثاني ما يقع بالجمع باللفظ العام قوله

او كذا باقطة اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق والاول ما يقع

تخلو باللفظ الاخص والثاني ما يقع تملو باللفظ العام قوله لانه كما بين

ان كان المناقاة بين الطرفين اي المقدم والمقدم المناقاة تليق من جانبها

واي مادة تحققا كالمناقاة بين الزوجية والزوجية لان خصوص

للمادة كالمناقاة بين السواد والابيض انسان يكون اسود وغير

كاتب او يكون كاتباً وغير اسود كالمناقاة بين طرفة هذه الفسطة

واقعة لا لانها بل يجب خصوصاً للمادة او قد يقع السواد والابيض

في الصدق او في الكذب ومادة اخرى فهذه منفصلة حقيقة

بما تضافه قوله ثم احكام الجمع كالانها لا تحتمل المعصورة ومادة

وتخصيصه وطبيعياً كذا في الشريعة اي هو سواء كان متعلقاً

او منفصلاً تنقسم المعصورة الكلية والجزئية والكلية في

الشمسية ولا يخفى الطبيعية منها قوله تقادير المقدم كونه

كلها كانت الشرح فالعرفانها موجود قوله فكلية ومورد

او بعضها مطلقا فخرية او معينة فخصية
 وطرفاه الشرطية في الاصل فحينئذ حملتان او منفصلتان
 او منفصلتان معهما

المتصلة للوجبة كلها واما متى جازع معا صاوية للمنفصلة
 فانها وابدأ ونحوها صانعة الموجبة واما السالبة فمفارقة
 ليس الشبهة قوله او بعضها مطلقا اي بعضا غير معين فقولنا قد
 يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا قوله فخرية ووسوسة
 الموجبة منفصلة كانت او منفصلة فقد يكون في السالبة كذلك
 قد لا يكون قوله فخرية كقولنا ان جازع اليوم الزمنا قوله
 والآخر ان لم يكن الحكم شاملا لقادير المعنى ولا شاملا لغيره بان
 يمكن على بيان الكلية عظمه والبعضية صغرها قوله فخرية
 اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا قوله في الاصل انما قيل في قوله
 في الاصل واللافتة صاوية عليها قوله حملتان كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالهنا موجود فانه طالع بها واما الشمس طالعة فالهنا موجود فحينئذ
 حملتان قوله او منفصلتان كقولنا انما كان الشمس طالعة فالهنا
 فالهنا موجود فكل ما لم يكن الهنا موجود لم يكن الشمس طالعة وان
 طرأ بها واما قولنا انما كانت الشمس طالعة فالهنا موجود لم يكن الشمس
 طالعة فحينئذ منفصلتان قوله او منفصلتان كقولنا انما كانا

فحينئذ الا انهما خرجتا بزيادة اداة الاتصال والافتصال عن تمام
 الشاقص امتلا القضيدين بحيث يبرهن لذاته من صدق كل كذب الاخر

على ان كان انما ان يكون العدد من زوا او فرافدا انما ان يكون
 العدد من قسمين اعتدائين او غير متقسمين بقوله او منفصلتان ان
 يكون احد الطرفين حلية والآخر منفصلة او احدهما حلية والآخر منفصلة
 او احدهما منفصلة والآخر منفصلة فالافتصال منه وعلى ما يستمر
 ما تركه من الامثلة قوله من تمام اي من ان يصح السكون بله او قول
 الصديق والكذب مثلا قوله الشمس طالعة كذب تام غير محتمل للصدق
 والكذب ولا يصح بالقضية الاخذة فاما اخذت عليه اداة الاتصال
 مثلا وقولنا ان الشمس طالعة لم يصح ان يثبت عليه ولم يحتمل
 الصدق والكذب بل اصبحت لان نفيها هو كقولنا فانها موجودة
 قوله استلزام القضيدين قوله بالقضيدين اما لان الشاقص لا يكون
 بين المقدمات في ما قبل واما لان الكلام في شاقص الفتا بقوله
 في هذا الصدد اختلاف الواقع بين الموجودات
 المعبرين فانما لا يوجد فان لم يقض بحجوان انسان وبعينه لغيره
 فلم يخفى الشاقص من اجتراف قوله وبالعكس لم يلزم من
 كذب ادم الذي يصح صدق الاخر يخرج بهذا الاختلاف بين الواقعة بين كجبة

فحينئذ يلزم لذاته صدق
 كل كذب لاخرى خرج
 ح

والبعض الآخر الكمال والديف والجهة والاتحاد
 فبما

والسائر الكثير فانما يكاد بان معجز لا يتصور ان يكون باسان و
 كل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكثير ايضا قد علمت
 القسيتين او كانت محصورة بين يجب لاختلافها في الكمال كما هو في العلم
 قوله ولا بعض الاختلاف اعني شرط التناقض فان يكون اتحادا في
 موجودا اخرى سائبة في زمان او في جهة وكذا السائر فيجب ان
 الصدق والذب ثم ان كانت الحقيقة محصورة بين يجب لاختلافها
 في الكمال ايضا كما في زمانا وجهين يجب لاختلافها في الجهة فان
 الذي يمتنع ذلك المتعارف ان كل انسان كاتب بالضرورة ولا يتصور
 من الاستثناء كتابا في جهة في المكان قد يصدقان معا كقولنا
 كل انسان كاتب لا يكتب العلم وكل انسان كاتب لا يكتب في زمان
 والاتحاد فيهما ما اى ويتصور في التناقض اتحاد القسيتين
 فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة في الكمال والديف والجهة وقد
 تكفي هذه الاتحاد في ضمن الاتحاد في امين ثمانية قال في العلم في العلم
 وشرافه من جهة شرطه ان وحدة موضوعه محمول مكان وحدة
 شرط اضافته من جهة شرطه في كل سبب في اخر زمان

والفرض للضرورة من الممكنة العامة وللداعية المطلقة العامة والمشرطة العامة
 احجية الممكنة والعرفية العامة احجية المطلقة

قول والقيض للضرورة من الممكنة ان نقض كل شيء رده فقيض القضا
 القول حكم في ضرورة السلب والواجب هو القسيتين التناقض في العلم
 ذلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرفين المتقابلين
 ضرورة الواجب امكان السلب وتعين ضرورة السلب امكان الواجب
 وتعين الدوام هو سلب الدوام وقد مر في ضرورة تعين ضرورة
 المتقابل في دوام الواجب بضرورة تعين السلب في سلب دوام
 السلب بضرورة تعين الواجب فالممكنة العامة تخرج للضرورة
 المطلقة والمطلقة العامة لا تخرج لتعين الداعية المطلقة والحال بين
 تقيدها بالشرخ وهو الدوام وهو محمول معبر بالقضا بالضرورة
 قالوا في العلم الداعية هو المطلقة العامة ثم اعلم ان النسبة احجية ممكنة
 للمشرطة العامة النسبة للممكنة العامة للضرورة من جهة فان احجية
 الممكنة هو الحكم في سلب ضرورة الوصفية ان ضرورة دوام الوصف
 عن احسان الخلف فيكون تقيدها بوجوب العلم في ضرورة الواجب
 الخلف فيكون يجب اصل الوصف في ضرورة الضرورة من جهة
 الاصابع ما دام كاتبان في نفسه ليس بعض الكاتب محمول الاصابع

كاتب الامكان العام ونسبة الجوزية للطفة وهي قضية حكمها من جهة
الفنحين اصناف من الموضوع بالوجه العنونة العامة
كسنة المظنة العامة للاكتمال وذلك ان اتمية العرفية العامة
النسبة اولم وان العرفية فيها العرف هو ذلك ان الاولم وهو
وقوع الفرق المعال في اوقات للوجه العنونة ومما في الحقيقة
للحاشية العرفية في الديمة فقيصة قولنا بالدولة كما كانت
الاصابع ما دام كاتب قولنا ليس بعض الكاتب بجوزك الاصابع حين هو
كاتب الفعل والضم لا يعرف لسان فقيصة الوقتية والمنفردة للطفة
من البساطة لا يحاكيه لا تعرف من جملتها من جملتها العكس
ولا فية بخلاف باء البساطة فاعلم قولك والركبة قد
علمت ان فقيصة كل شيء رفعه فاعلم ان رفع الركبة انما يكون برفع
احد جزئية لا على العيان في سبيل مع الخطوات يجوز ان يكون برفع
جزئية فقيصة القضية المركبة فقيصة احد جزئية بحاسبيل مع الخطوات
قولنا كاتب يجوز الاصابع والفوزية ما دام كاتب الامكان اي لا شيء من
الكاتب يجوز الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة لخطوات
قولنا البعض الكاتب ليس بجوزك الاصابع بالامكان حين هو كاتب

للموضوع متصفا بالوجه

ولما بعض

واما بعض الكاتب يجوز الاصابع وانما كانت بعد الامكان في حقيقة
المركبات وشأنها ليس بالسطح بل في الشرح القابل قولك ولكن
في الجزئية بالنسبة للظن في قوله لا يكون في احد فقيصة القضية
الجزئية انما هو بدو من بعض جزئية ما هو الكليات انما هي بركب المركبة
الجزئية كقولنا بعض الجوز ان السان بالفعل لا مانع وبكرب بركب فقيصة
جزئية الجزئية قولنا لا شيء من الجوز ان السان مانع وقولنا الجوز ان
السان مانع واقع فاعلم ان فقيصة المركبة الجزئية انما يكون بوضع امر الجوز
كالمفرد في ان فقيصة الجزئية في العبرة في قوله لا فقيصة الجزئية في
اي يكون احد من السان لا فرد فيك في المثال المذكور كجوز ان السان
مانع والظهر بالمانع مانع واقع فقيصة القضية في قضية كلية
جملتها وقوة الجوز قولنا انما هو ايراد الموضوع في موضوع القضية
سواء كان الطرفان هما الموضوع والمجرى والمقدم والتالي واعلم ان
العكس كما يطلو في معنى المصدر المذكور كذلك يطلو في القضية
الحاصلة في التبدل وذلك الاطلاق مجازي في قولنا انما هو اللفظ
في المفعول والمحل في المفعول قولنا مع بقاء الصدق في

4

ولاشي من الاشياء يخرج بعض الحجب من وهو السبب في من
نفسه قد اخرج من شاء هو نقيض العكس لان الاصل صادق والاشياء
منتهج فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المظهر في
عمود الموضوع وقع يخرج علينا الاخص عن بعض الامم لكن لا يصح
الامم من بعض الاخص مثلا يصدق بعض حيوان ليس انسان ولا يصدق
بعض الانسان ليس حيوان قوي ولقد قد مثلا يصدق قد لا يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق قد لا يكون اذا كان
انسانا كان حيوانا قويا وانما يجب التميز بين ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس
النقض ايما الكمال والكيد وانما يجب التميز في قولنا الانسان اية
الضرورة في هذا العالم مثلا على صدق قولنا بعض حيوان انسان
بالفعل بين هو حيوان والا فصدق نقيضه وهو انما لا شيء من
الحيوان بانسان مادام حيوانا فهو مع الاصل يخرج لاشي من الانسان
بانسان بالضرورة او لانها صفة خلف قولنا والاعتماد اي
المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا اذ اصدق بالضرورة او
بالدوام على كائنه في كل الاصابع مادام كائنا صادق بعض محرك

وخاصة حنية مطلقه لاداعه والوقت والوجه

والطائف العامة وطائفة عمارة ولاعكس المكتبة

الاصابع كاتب بالفتح اعلى حين موصوك الاصابع والا صدق في تقدير
 وهو انما لا يشي من موصوك الاصابع بكاتب مادام موصوك الاصابع و
 صوح اصل فتح قولنا بالفتح ومن اوبا للدوام لا شئ من الظن بكاتب
 مادام كاتب اصبحت قوله وانما شان اى المشرق والامام والعرش
 الامام في مكان لا يحين مطلقا بقية بالدوام اما العكس
 لا يحين المطلق فلا فكا صدقت انما شان صدقت انما شان
 وقمر ان كل صدقت العائن صدقت عكسها بالتحسين لطا
 واما اللادوام فبان صدق انه لو لم يصدق لصدق في تقديره وقسم
 هذا القسم لا يجوز الاول من اصل فتح فتح وقسم لا يجوز
 الثاني من اصل فتح ما تارة تلك التسمية لا على اسق بالفتح
 اوبا للدوام ككاتب موصوك الاصابع مادام كاتب لا مادام صدق
 العكس بعين موصوك الاصابع كاتب بالفتح اعلى حين موصوك الاصابع لا
 وانما لا يجوز الاول محمد ظهر ما سبق واما الصدق انما لا يجوز
 التارة اى اللادوام ومساء ليس بعين موصوك الاصابع كاتب
 بالفتح فلا بد لو لم يصدق لصدق في تقديره وهو قولنا كل موصوك
 الاصابع كاتب اعاقه مع انما الاول من اصل فتح وقول

العميق

وقول كل تحول الاصابع كاتب داما وكل كاتب تحول الاصابع ملام
كاتب التحول كل تحول الاصابع تحول الاصابع داما ثم قضى على التحول
الثاني من الاصابع وقول كل كاتب تحول الاصابع كاتب داما ولا
من الكاتب تحول الاصابع بالفعل بل من تحول الاصابع
الاصابع وهذا ينافي النتيجة السابقة فبرهن من صدق نفقوس الاصل
العكس اجزاء المتناقض فيكون باطلا فيكون اللازم حقا وهو
العلم قسرا والمطلقة العادة مطلقا فانه اي هذه النفا
انحس ثكس كل واحد منهما للمطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج
بلعد بهما ان تحس لصدق بعض ج بالافعال والا لصدق
نقيضه وهو لا تنق من ج داما وهو مع الاصابع لا
ثبني من ج ج هنا خلاف قولا ولا عكس للمكتسبين اعلم ان
صدق وصفه لا موضوع للوزارة في القضايا والمعبرة في العلوم
بالامكان عند الفارابي وما فعل عند الشيخ في كل ج ب بالا
ثم ادعى الفارابي صواب كل اصدق عليه ج بالامكان صدق
عليه بالامكان ولعلم العكس ج وصواب بعض اصدق عليه

وهو السوالت على الدائم والغير والعامل
عرب عامة

بالامكان صدق عليه بالامكان وعلى راي الشيخ صحيح بالامكان
هو ان كل ما صدق عليه بالالفعل صدق عليه بالامكان ويكون
مكسباً استلزاماً للشيخ هو ان بعض ما صدق عليه بالالفعل صدق
به بالامكان ولا يشك انه يلزم من صدق الأصل حين صدق العكس
مثلاً اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل مخوف الذي يصدق كل جوارب بالفعل
مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عليه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل
سائر بالامكان والمختلف لما اختار مذهب الشيخ انه هو المقادير في العرف
والا فحكم بالامكان للمكسب في كل ما كسب بالامكان داعية الى العرف
المطلقة والدائمة المطلقة في كل ما كسب داعية وطفقة مثلاً اذا صدق
قولنا لا نؤمن من الانسان بحجراته او بالاولى صدق لا نؤمن من الحجرات
بالانسان دلتها والافضل ان كان بالفعل وهو مع الأصل في بعض
الحجرات بحجرات قولكم والعاملان معرفة بالامكان في العرف طرفة
العامة والعرفية العامة في كل ما كسب معرفة بالامكان مثلاً اذا صدق
بالفرض او بالادام لا نؤمن من الخشب ساكن الاصابع او اموال
ما نؤمن صدق بالادام لا نؤمن من ساكن الاصابع كما تبين ادم سا
الاصابع والافضل في العرف وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كالتفاني
مرادكم

والخاصة عرفت ان الدائم في البعض والبيان في الكل
ان نقص العكس مع الاصل

هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل ينتج بعض
ساكن الاصابع ليس ساكناً لها بحيث هو ساكن
الاصابع في كل ما كسب بالامكان في كل ما كسب بالامكان
انما هو العرفية الخاصة بتلك الحالة الخيرية
الخاصة بها لانه قد يصدق بالادام في بعض
وهو ان لا يصدق بالامكان في كل ما كسب بالامكان
فمنه ان اذا اخطأ لا شيء من الخشب ساكن
ما نؤمن بالادام صدق لا نؤمن من الساكن كجبراً
مما هم ساكن في كل ما كسب في البعض اي بعض
الساكن كما تبين بالفعل اما الجزء الاول فقد
بيانه من انه لازم للعامة وفي كل ما كسب
ولا لازم الادام لازم واما الجزء الثاني لا
فلا لانه لو لا صدق نقيضه وهو الاشياء
من الساكن كما تبين دلتها وهذا مع الادام
الاصل وهو ان كل ما كسب ساكن بالفعل

بما تضمنه
او قد دام

نتج الاشياء من الكاتب كاتب دائما وانما
 لا يلزم للملاد وام في العكس ان يكون في مثلنا هذا
 كل ما كان كاتب بالفعل يصدق قولنا بعض الاشياء
 ليس بكاتب دائما كما لا يرضى قال المصنف السر
 في ذلك ان الملاد وام السالبة موجبة وهي
 لا تعكس وفيه تامل اذ ليس انعكاس مجموع
 المجموع صوابا بل انعكاس مجموع اجزائه
 الموجبة الاجزاء او في الاجزاء انما يشهد
 بذلك ملاحظة انعكاس الموجبة
 الموجبة على ما مر فان الخاصيتين
 الموجبتين تعكسان الحقيقة اللائقة
 مع ان الجزأين من مجموعا وهي المطلقة العامة
 السالبة لا تعكس الحقيقة بقوله يصدق المحال
 في هذا المحال اما ان يكون ناشيا عن ملاد
 او عن نقيض العكس او عن صفة ناليتها
 لكن اوله مفروض الصديق والثاني هو الشكل

في المحال

الاول المعلوم صحة والملاحظة فتبين الثاني فيكون
 النقيض باطلا فيكون العكس حقا في له والعكس
 للبيان امي السالبة الباقية وهي بعد الوقتية
 المطلقة والمنقشرة المطلقة والمطلقة العامة
 والممكنة العامة من البسائط والوقتية ولو
 والممكنة الخاصة من المركبات قوله بالنقض امي
 بدليل المختلف في مادة بعينه انه يصدق الاصل
 في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس
 لا يلزم الاصل وبيان المختلف في ذلك القضاء
 ان اخصها وهي الوقتية قد يصدق بدون العكس
 فانه يصدق لاشي من العكس يخفف وقت الترخيع
 لا في عام كذب بعض المنخفض ليس بغير الامكان
 العام يصدق نقيضه وهو كل منخفض بغير الفروقة
 فاذا تحقق المختلف وعدم الانعكاس في الاخص

في المحال

تبدل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق

والكيفية

او جعل نقيض الثاني ادلة مع مخالفة الكيفية

فحق في الحكم اذا انعكس لازم للمقضية متوانعكس الاثم

كان انعكس لاراد اللاحق فيكون انعكس لاراد المحذور

لكن الحقيقة بتبدل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق

والحقيقة للاختصاص ايضا وقد يتبادر عدم انعكاسه

هنا وانما اخترنا انعكس الجزئية لانها اعم

من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من سائر

المرجحات واذا صدق الاعم فيصدق الاخص بطريق

الاول بخلاف انعكس قوله بتبدل نقيض الطرفين

اي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءا ثانيا جزئيا

او مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان

العكس صادقا مع بقاء الكيفية اي ان كان الاصل

موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا

مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض قولنا كل ما

ليس بـ ليس ج وهذا بطريقه القدما واللاحق

فقال

لاراد العامة والاعم لاراد الاخص

ههنا حكم السوال في المستوي

جاء

فقال انعكس النقيض من جعل النقيض من الثاني

اولا وعين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيفية

اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا

وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر فوق لنا

مخرج ب تنعكس لقولنا الاشياء ليس بـ ج

والاصل لم يخرج بقوله وعين الاول ثانيا

للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في

التعريف الثاني المذكور سابقا محض

لمخالفة هذه التعريف علم اعتبار ههنا

ايضا ثم تبيين احكام عكس النقيض على طريق

القدما اذ فيه غيبة لطالب الكمال وترك

ما اورد المتأخرون من التفسير العقول فيه

وفيما فيه لامة الجاهل قوله ههنا اي عكس النقيض

قوله المستوي يعني في السالبة الكلية تنعكس

وبالعكس

في العكس المستوي كقوله والجارية (انعكس اصله كذا)
الموجبة الكافية في عكس النقيض تنعكس كقوله والجارية
الانعكس اصله لصدق قولنا بعض الحيوان لا يمشي
ونكتب بعض الانسان لا يمشي وكذلك نجيب عليه
الفسخ من الزعمات اعني الوقتين المتضمنين
الوقتين والوجوديين والمكثفين والطارئين
لا تنعكس والوجودي تنعكس على ما سبق تفصيله
في السؤالين العكس المستوي قولنا
وبالعكس اعلم السؤالين ايضا حكم الزعم
في العكس المستوي ففهم ان الزعمية في المستوي
لا تنعكس لاجزئته كقولك السالبة اعلم من الزعم
ولا يجوز سلب نقيض الاخر عن ^{غير} الاخر ولا اعلم كليا
مثلا صحيح لا شيء من الانسان بلا حيوان ولا
يعيد لا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق بعض
الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك نجيب عليه

التبعية

الطاقة العامة
والوقتية الخاصة

تقديس الحبيب في القاموس المحجوز
صهنا التمسك بالاجزى في المجلد

३३

والبيان البيان والنقض النقض وقد مر انعكاس الخاصيتين
من المحبة الجزئية هيئتها من السالبة الجزئية من العينية
الخاصة بالاعتراض
والعامة تنعكس حينئذ مطلقا لا مطلقا والوثنائية
والموجوديات والمطلقات والخاصات حينئذ
مطلقة العامة ولا انعكاس للمكانين عليها
الموجود في المستوي قوله والبيان
ان الطلب المذكور في العكس المستوي
يثبت باخلاف فكذلك هيئتها قوله وقد
تبين انعكاس الخاصيتين من العجبة الجزئية
والنقض النقض اي مادة التماثل هيئتها في مادة التماثل
ثم قوله وقد تبين انعكاس الخاصيتين في الامايات
انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس
العرفية الخاصة فهو ان يقال في صدق بعض
في مادام لا دائما في بعض في باب الفعول صدق بعض
ليس في مادام لا دائما في بعض في باب الفعول صدق بعض
الاعتراض هو ان بعض في ذات الموضوع اعني بعض في

Handwritten signature: *Handwritten signature*

1875

الشيخ

فصل القياس قول المؤلف من قضايا ويلزم للذات
قول آخر

دلتج
اعني بعض الحكم بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق وليس
بب بالفعل بحكم لا دوا لم العكس لان الثبات يلزمه نفى النفي
ثم نقول وليس في مادام ليس ب واما كان في بعض
اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات
كونه في كماله وقد كان حكم الاصل ان يكون مادام في بعض
قصد ان بعض ليس ب واما ليس ب مادام ليس ب
وهو الجزء الاول من العكس فنثبت العكس بكونه في بعض
قوله القياس قول اى مركب وهو انتم من المؤلف اذ قد استبر
في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذة من الاف
صرح بذلك الشيخ المحقق في حاشية الكشاف و
فذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر الحكم بعد العام وهو
متعارفة في التعريفات وفي اعتبار التاليف بعد الترتيب
اشارة الى اعتبار الجزاء الصوري في الجملة فالقول يشتمل
المركبات القائمة وغيرها كلها ويعود مؤلف من قضايا جميع

بما لا يصلح تصديق بعض
لا ليس مخرج بالفعل وهو
لمنه من صحيح
لا دام

بحكم مادام الاس فيج بالفعل لصق القول انما
بالفعل على ما هو التحقيق فيصدق بعض ب بالفعل وهو لا دام
العكس ثم نقول وليس في مادام حكم ب والافعال في بعض
اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات
كونه في كماله وقد كان حكم الاصل ان يكون مادام في بعض
قصد ان بعض ليس ب واما ليس ب مادام ليس ب
وهو الجزء الاول من العكس فنثبت العكس بكونه في بعض
قوله القياس قول اى مركب وهو انتم من المؤلف اذ قد استبر
في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذة من الاف
صرح بذلك الشيخ المحقق في حاشية الكشاف و
فذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر الحكم بعد العام وهو
متعارفة في التعريفات وفي اعتبار التاليف بعد الترتيب
اشارة الى اعتبار الجزاء الصوري في الجملة فالقول يشتمل
المركبات القائمة وغيرها كلها ويعود مؤلف من قضايا جميع

بما لا يصلح تصديق بعض
لا ليس مخرج بالفعل وهو
لمنه من صحيح
لا دام

الجواب على ما
 سألنا الكثرة
 السابق
 في قوله
 انما في هذا السور
 قوله الموجبين اي في
 قوله بالضرورة
 المقصود انما ان
 هذا الشكل
 في هذا الشكل
 في هذا الشكل
 المقصود من السور
 وذلك لان
 بحسب الكيفية
 الاختلاف
 في قوله
 والسلب
 حيوان

وكثرة الكثرة مع عدم المعرفة او العكس
 وتكون المكثرة مع الضرورة او كبري

ولابد لنا الكثرة في قولنا كل من حيوان كالحق السلب
 وكذلك لو كان من اثنين كقولنا لا شئنا من الحيوان
 الانسان يحجب ولا شئ من الناطق يحجب ولا شئ من الخواص
 ولو قلت لا شئ من الحيوان كان الحق السلب
 والاختلاف دليل على اننا نحتاج في النسخة
 القول في الاخر الذي يلزم من المقدمة فلو كان
 الاثر من المقدمة الموجبة لما كان الحق
 في البعض من المقدمة الموجبة وقوله وكثرة الكثرة
 اي شئنا في الشكل الكبري انما نحن في شئنا
 يحصل الاختلاف بقولنا كل الانسان
 ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق انما
 وقولنا بعض الصالح ليس بناطق كان الحق السلب
 قوله مع الدعاء القوي اي شئنا في هذا
 الشكل بحسب الكثرة وانما اوضحه في قوله وانما ان
 الاول احد الاخر انما ان يصدق القول على العكس انما يكون

٢ هو الاله
 وكل الامم منها
 الالهة صلات
 في بعض المواضع

لبنج الكليات سالبية كلية راجعة لثبات الكم
سالبية مبرنة

بالخلف او كسر اللبنة او الصفرة الى
ثم الترتيب ثم البنج

من التقطوا الت التي تظن سالبية الامم التي
ان الملكة لا تستعمل هذا
الامر لا شكس سوليا والثبات ايضاحا لمرئ
وهو الذي مشروط طرعا او حاصلا
ان الملكة ان كان صغرى كانت الكبرى صغرى
او مشروط عام او خاص وان كانت الملكة الكبرى
كالصغرى في غير طرعا لا غير دليل الفرق
طريقا لوجها الزم الاختلاف والتفصيل
لأننا سبب الاختصاص قول لبنج الكليات
الظهور مما المنية في هذا الشكل ايضاحا
حاصلة من ضربها الكبرى الكلية
الموجبة في الصغرى السالبة المبرنة
والكلية وضربها الكبرى والصغرى في
لبنج كل في هذا الشكل من وضربها السالبة هو
ملا الكلية

من الخطين والصغرى سالبية كلية فهو
لأنهم من سبب كل ابي القليل منها
سالبية كلية غير طرعا او اليها انما
المعنى هو سبب الترتيب سالبية الكلية
والصغرى التناكث هو المركب من صغرى
كلية من صغرى سالبية كلية فهو غير
من صغرى من سبب كل ابي القليل منها
المرجع الى سبب كل ابي القليل منها
لأنهم من سبب كل ابي القليل منها
في الكيف بما على سبب الترتيب سالبية
جبرية قولنا بانها لا تفرق دليل انتاج هذه
الظهور بانها من سبب كل ابي القليل منها
وهو ان سبب كل ابي القليل منها لا يجاب صغرى
وكبرها الصغرى الكلية كبرى لبنج من
الشكل الاول ما بينا في صغرى وهذا ما

ان الملكة لا تستعمل هذا الامر لا شكس سوليا والثبات ايضاحا لمرئ وهو الذي مشروط طرعا او حاصلا ان الملكة ان كان صغرى كانت الكبرى صغرى او مشروط عام او خاص وان كانت الملكة الكبرى كالصغرى في غير طرعا لا غير دليل الفرق طريقا لوجها الزم الاختلاف والتفصيل لأننا سبب الاختصاص قول لبنج الكليات الظهور مما المنية في هذا الشكل ايضاحا حاصلة من ضربها الكبرى الكلية الموجبة في الصغرى السالبة المبرنة والكلية وضربها الكبرى والصغرى في لبنج كل في هذا الشكل من وضربها السالبة هو ملا الكلية

الفرق في قولنا بانها لا تفرق دليل انتاج هذه الظهور بانها من سبب كل ابي القليل منها وهو ان سبب كل ابي القليل منها لا يجاب صغرى وكبرها الصغرى الكلية كبرى لبنج من الشكل الاول ما بينا في صغرى وهذا ما

في صريحها لا يخرج عنها الثاني عكس الكبر في
 النتيجة الاولى لنتيجة النتيجة المطلوبة
 وذلك انما يخرج عن الاول والثالث لان
 كبرها في النتيجة تنعكس كنفها واما الاثر
 فكبرها في النتيجة ولا تنعكس في النتيجة
 جزئية لا يصلح للكبر في الشكل الاول مع
 صغريها ايضا سالبه لا يصلح صغري في الشكل
 الاول الثالث ان يعكس الصغري في
 شكلها الاول وانما تنعكس ترتيبا يعني
 يجعل عكس الصغري الكبر في فنيص شكله
 ينتج نتيجة تنعكس النتيجة المطلوبة في ذلك
 انما يتصور فيما يكون عكس الصغري كلية
 الكبر في الشكل الاول وهذا ما هو في الثاني
 فان صغريها سالبه كلية تنعكس كنفها
 واما الاول والثالث فصغريها موجبة لا تنعكس الا
 جزئية

والكبر في
 صغريها

في الثاني عكسها في النتيجة الاولى لنتيجة النتيجة المطلوبة
 الكبر في الشكل الاول والثالث لان
 كبرها في النتيجة تنعكس كنفها واما الاثر
 فكبرها في النتيجة ولا تنعكس في النتيجة
 جزئية لا يصلح للكبر في الشكل الاول مع
 صغريها ايضا سالبه لا يصلح صغري في الشكل
 الاول الثالث ان يعكس الصغري في
 شكلها الاول وانما تنعكس ترتيبا يعني
 يجعل عكس الصغري الكبر في فنيص شكله
 ينتج نتيجة تنعكس النتيجة المطلوبة في ذلك
 انما يتصور فيما يكون عكس الصغري كلية
 الكبر في الشكل الاول وهذا ما هو في الثاني
 فان صغريها سالبه كلية تنعكس كنفها
 واما الاول والثالث فصغريها موجبة لا تنعكس الا
 جزئية

جزئية واما الرابع فمستلزمه جزئية لا تنعكس
 ولو فرض انعكاسها لا يكون قولنا في الصغري
 واصلها لا يكون كبرها سواء كان ايجابا او
 سلبا على ما هو وسطا بالفعل كقولنا في
 الاصل مع الاستطابا الفعل بان لا يتعد احد طرفي
 الصغري موجبة ممكنة في بعد الحكم من الوسط
 بالفعل الى الاصل او العكس مع كلية اهلها
 لو كانت المقدمتان جزئيتين كان ان يكون البعض
 البعض من الاول وسطا في ذلك فافهم
 على هذا لا يكون لا يلزم تعدد الحكم من الاثر
 الى الاصل قولنا الموجبان الضرب
 المنع في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة
 المذكورة ستة حاصلة من صغريها
 الموجبة الموجبة الى الكبرين الكلية الموجبة
 والنسابة في هذا الصغري في مشتركة
 في انها لا ينتج الا جزئية لكن ثلثة منها

الاولى ايضا
 تنعكس

فلا يلزم

لا سالبه او يحد الحكم
 لا بالفعل ويكون الصغري

لا الاصل غير البعض
 الحكم عليه

لا في الثاني
 لا في الاول

الكلية الاكبريات
 الاربع كلها ضمن العشرة
 الموجبة

في قوله لا ينفك
عن كونه مركباً
من اجزاء
في قوله لا ينفك
عن كونه مركباً
من اجزاء

المركب من موجبات
كلية

يقع الايجاب ثلثه يقع السالبة المبنية لليجاب
ولا انحراف ب فكلية ابيض ايها المركب
من موجبة جزئية صفري موجبة كلية كبرية
يقول لينة الموجبات ان اي صفري مع الموجبة

هذه الاشياء

الصيغة الكبرى الثالثة

عكس الثاني اعني المركب من

موجبة كلية صفري وموجبة جزئية

كبرى واليه اشار

بقوله او بالاعكس فليس المراد بالاعكس

عكس الضدين المذكورين اذ ليس

عكس

بالمخالف عكس الصفري والكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة

اذ ليس عكس الاول الا الاول فاملوا لنا النتيجة للشطب

فيها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من

موجبة جزئية وسالبة كلية واليه اشار بقوله ومع السالبة

الكبرى اي ولنخرج للموجبات مع السالبة الكلية الثالث

من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قالوا الكلية مع الجزئية

اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية بالمخالف يعني بها

اشياء هذه الضرورية من الاشياء انما بالمثل وهو

ان يوجد في بعض النتيجة ويجعل الكلية كبرى في صفري

العيان لا يابصر وينتج من الشكليات في الكبرى

وهذا ينبغي في الضرورية كما ولما بعكس الصفري

يرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى

كلية وهو الاول والثاني والاول والحاصل ولما بعكس

الكبرى فيصير شكلاً واحكاماً يحكم الترتيب في شكلاً واحكاماً

وينتج نتيجة بعكس هذه النتيجة فانه لمط وذلك حيث

يكون

وفي الرابع الجواب مع كلية الصغرى واحتلها مع كلية
احدهما

الكبرى ويجب ان يصلح مع صغرى الشكل الاول لا
الصغرى كلية يصلح كبرى له كما في الصغرى الاول والثاني
لا يفرق **قوله** وفي الرابع شرط اشراج الشكل بحسب
والكيف احداهما من اما الجواب المقدمتين مع كلية
الصغرى ولما اختلفا في المقدمتين في كيف مع كلية
احدهما وذلك لانه لو احدهما لزم اما كون المقدمتين
سالمين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين
من اشياء في كيف وعلى التقدير الثالث حصل اقل
وهو دليل العلم اما على الاول فلان الحق يجوز لنا ان نشي
من اشياء بافتان واشي من الناطق بحسب الجواب
ولو قلنا ان شي من الذر يجوز ان يكون الساب ولما قلنا ان
فلان اقلنا بعض الحيوان انسان وكلنا طق حيوان
الحق لا يجاب ولو قلنا كل فرس حيوان كان الحق السليم
واما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض حيوان انسان

لجواب

لنتبع الموجبنا لكليتين **الادع** في الجزئية مع السالبة الكلية

وبعض الجاهل ليس حيوان هو لا يجاب وان قلنا وبعض
الحيوان ليس حيوان كان الحق السليم ثمان المصاحف في قولنا
شرائط الرابع **قوله** في الجزئية مع السالبة الكلية
لكن بعد من الطبع ولم يفرق بين اشياء في اختلافها لعل
من الصعوبات في شي من الاشكال الا انه لا يخلو الكلام في
وتفصيلها من قول الحق في الف **قوله** لنتبع الصغرى
المستخر في هذا الشكل بحسب اشراطين السابقين فاما
طائفة من فم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى في الادع
والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
وهم الصغرى السالبة الجزئية الكلية والجزئية مع الكبرى
للموجبة الكلية وهم كلهم الى الصغرى السالبة الكلية مع
الكبرى الموجبة الجزئية فاذ كان من هذه الخبرين وهما
المؤلف من وجبتين كليتين والمؤلف من موجبتين جزئيتين
وموجبة جزئية كبرى يتحتم موجبة جزئية وليدواقي

الخطا من انفسهم كسلف هذا
الوجه جديا مع صغرى وسالما او جديا
في القوة بهذين الصغرى في المثالين

ممكن الكبري وضابطه الشريط الذي يمتد من اقلها
 نحو من صغريته الاوسط مع ملاقاته الاصغر بالفعل

كافي الثالث والرابع والسادس والثامن
 السابعة والثامنة **قوله** يمكن الكبري والصغري
 يكون الصغري ويوجد الكبري قابلية لا يكون
 الصغري يمكن الكبري كية وهذا لا يكون
 في هذا الشكل قد بدو ذلك كافي الاول والثاني والرابع
 والسادس ايضا انعكس السلب الجز في دون السبع
قوله وضابطه الشريط في الامور التي ذكرها
 في كل من قتران على كان متجاوضا على الشريط الثاني
 جزئيا **قوله** انه لا بد ان يبد في الشايع القياس من الحدين

على جعل على **قوله** اما من هو من هو من هو من هو
 كلمة تهتية من صغريتها الاوسط الكبري الاول والسادس
 المقامين في الشكل الثالث والاصغر في الصغري الاول والثاني
 والثالث والرابع والسادس والثامن من الشكل الرابع والرابع
 مع ملاقاته اي بان يصل الاوسط الى الصغري بالفعل
 فيكون

هذا هو الشكل الثالث

او حمله على الكبري

كما في صغري الشكل الاول والسادس
 اجابا بالفعل كما في صغري الشكل الثالث وكما في صغري
 الضرب الاول والثاني والرابع والسادس من الشكل الرابع
 من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استمرارية الى ان الشريط
 الصغري في هذه الصغري **قوله** او حمله على الكبري
 او معطى الاوسط على الكبري او اجابا فان السلب
 الكبري فاما الشريط هو الاجاب وذلك كافي كبري الاول
 والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضرب
 الاول من هذا يدباحت كالاتي الزيد الثاني وهو

هذا هو الشكل الرابع

على سبيل شمع الاطوار كما هو وصيها من الشايع
 الى الشايع الشايع جميع ضروب الشكل الاول والثاني
 ضروب من الشكل الرابع والاضطراب علم انه لم يزل على الكبري
 اي ومع ملاقاته الكبري حتى يكون الخطر لا ينفك
 الوضع والمحل كما تقدم فليتركه القياس المرتب على

واما من غير من غير الالكبر مع الاختلاف في الكيفية

مناقاة

الشكل الاول من كبرى موجبة كبرى مع صفري سالبة
ستجوابا ويلزم ان يكون القياس الموت على هيئة الشكل الثاني
من صفري سالبة وكبرى موجبة مع كبرى اخرى مقابلة
منجى وقد استنبهنا ذلك على بعض الجزل فافهمه **قوله** وان
ممنوع من غير الالكبر هذا هو الامر الثاني من الامور
الذين ذكرنا انه لابد في نتائج القياس من احدهما وحسب
كيفية كبرى يكون الالكبر موضوعا وناسخا لاختلاف المقدار
في الكيفية ذلك كما في جميع الشكل الثاني وكما في ضرب
الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع
فقد استدلنا في السابق الرابع على الامور ولذا فافهمه
هذا القول الاول ولعل في منع التكرار قد اشار الى جميع
الشكل الاول والثالث كما وكذا والى شرط الشكل الثاني
والرابع كما وكذا حيث شرط الشكل الثاني بحسب الجبر
فان اذ اليه بقوله مع مناقاة اليان **قوله** مع مناقاة

عنه

نسبة وصف الاوسط الى وصف الالكبر لنفسية الى ذات

نسبة وصف الاوسط الى وصف الالكبر لنفسية الى ذات

الانصاف

يعني ان القياس المتبع المشتمل على الامر الثاني اعني
ممنوع من غير الالكبر مع الاختلاف في الكيفية كان
الاوسط مقسوما او غير لو في كل بقية كما في الشكل
الثاني في لابد في الخارج من شرط الثالث وهو مناقاة ونسبة
وهو مناقاة ونسبة وصف الاوسط الى وصف الالكبر
الالكبر للوضوح في الكيفية ونسبة وصف الاوسط الى
اليان والاضاع الموضح في الصفري يعني لابد ان يكون
النسبة المذكورة ان مكيفتين كقيمتين بحيث يشع
اجتماعهما في النسبة في الصدق ولو تعدد كمالها
من مناقاة ونسبة المناقاة فافهمه وجود ما مع المعنى
شرط الشكل الثاني بحسب الجبر ففهمه ففهمه تحقيق الاشارة
واستدلالنا ففهمه هذا المناقاة في شرط وجود الي
كما وبل الشرط المذكور ان تحقق المناقاة المذكورة
فان اذ كانت الصفري ما ياب وقيل كلام الالكبر

من اى قضية كانت من الوجبات اعلم المتكئين فان لها حكا
 ما يحسن سجي فلا شك اخرج يكون نسبة وصف الوسط
 الى ذات الاصغر بدو لم لا يحجب شلا في الاكبر ان يكون
 نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بقضية السلب
 ضرورية الى المطلقة العامة اصل تلك الكبريات والمطلقة
 العامة يدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر العقل
 واذا كان سلويا عن ذات الاكبر والعقل كان سلويا
 عن وصفه العقل قطعا او انقضا في المناقاة بين
 دولم الايجاب وقضية السلب واذا تحققت المناقاة
 بين شي وبقي اعم من المناقاة بقضية وسطية الاض
 بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى ما عكس ما التمتا
 والاصغر ما بقضية كانت سوى الممكنة كذا اخرج
 نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر ضرورية الى
 شلا وضرورة لانها في ساقا من نسبة وصف الاوسط

الى ذات الاصغر بقضية السلب واخص منها وكذا اذا
 كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او ضرورة
 اخرج يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر باقية
 الايجاب شلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر
 السلب ما في الكبرى المشروطة فقط وما في الصغرى
 فلان المحمول اذا كان ضروريا للمنافاة لم يستوجبه
 كان ضروريا بوصفها العنوي لان الذات لا تزم
 للوصف المحمول لا تزم للمنافاة ولا تزم للازيم لازم
 وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية
 بمثل ما لم ولما اما اذ لم مع الشطين عدما اي كلما
 استفي احد الشطين المذكورين لم يتحقق المناقاة للذ
 فلهذا لا يمكن الصغرى ما عينه في طبع الاول ولا الكبر
 ما شمس ما لم يكن الصغرى ان اخص من المشروطة
 المحتملة ولا في الكبريات اخص من الوقية والمناقاة

من اى قضية كانت من الوجبات اعلم المتكئين فان لها حكا

تجربة

بين ضرورية الانجاب مثل الوصف لا دايما وبين ضرورية
السلب في وقت معين لا دايما او لعلة ذلك الوقت غير وقت
الوصف العنواين واذا ارتفعت المناقاة بين الاختيار
ارتفعت المناقاة بين ما هو اهم منها ضرورية وكذا اذا
لم يكن الكبري ضرورية ولا شرطية حين كون الصغر
ممكن كان لخص الكبريات الذاتية او العرفية الخاصة او
الوقعية ولا منافاة بين امكان الانجاب ودوم السلب
ما دام الذات ولا يمتنع وبين ضرورية السلب في وقت معين
لانه اياها وكذا اذا لم يكن الصغري ضرورية على تقدير كون
الكبري ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاص
في الذاتية والمناقاة بين امكان الانجاب وبين ضرورية
السلب بحسب الوصف لا دايما ولا يمتنع وبين دوام السلب
ما دام الذات وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجه
عامة قد تبين ان الله الخليل والله مستدق من يشاء

الغالب على الثاني اما ان يتركب من فصلين او منفصلين
او كليتين او كليتين ومنفصلتين او منفصلتين ومنفصلتين
وينعقد

الى سوا السجدة بحسبي: ثم الركن قولهم من قبل
 كقولنا كما كانت الشمس على الماء وهو كما كان
 الماء موجودا فالعالم يعني في كل اوقات الشمس على الماء
 فالعالم يعني قول او منفصلين كقولنا اما ان يكون
 العدد زوجا واما ان يكون فردا واما اما ان يكون
 الزوج زوج الزوج او يكون زوج ثم يتبع ان يكون
 العدد زوج الزوج او يكون زوج او يكون فردا
قول او حلية وسقطة فردا ان كان كلاهما ^{كان} كلاهما
 الشيء انما كان حدا فردا او زوجا او زوجا او زوجا
 ومنفصلة فردا او زوجا او زوجا او زوجا او زوجا
 او يكون فردا او زوجا او زوجا او زوجا او زوجا
 سقطة فردا او زوجا او زوجا او زوجا او زوجا
 اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا فردا او زوجا
 ثلثة فردا او زوجا او زوجا او زوجا او زوجا

الفرق

الاشكال الاربعة في تفصيلها طول فصل الاستثنائي

نتيج من متصل وضع المقدم

في تلك الاقسام من اشكال المقدمتين في جز يكون
هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه في كل المقدمتين
او محكوما به فيها او محكوما به في الصغرى ومحكوما
عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث
والثاني هو الثاني والثالث هو الاول والرابع هو الرابع
في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك المقدمتين يجب
الشرط والصواب والشايع طول الاصل بالمختصر
فقط طلب من طولون المتأخرين **في** الاستثنائي الثاني
الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مذكورة هي مقدمة
وهي مقدمة بديهة من مقدمة شرطية ومقدمة تحليلية
يستثنى منها من جز في الحد الشرطية او تقيض الشرط
عن الآخر وتقيض الاحتمالات المتصورة في الخارج كل
استثنائي اربعة وضع كل ورفع كل لكن النتيجة منها
في كل قسم شيء تقيض ما افاده الصواب ان الشرطية ان

كانت

ورفع التالي حقيقة وضع كل

كانت متصلة نتيج منها احتمالات وضع المقدم نتيج وضع التالي
لاستلزام تحقق المقدم تحقق المقدم ورفع التالي ينتج
وضع المقدم لاستلزام اشياء المقدم لقسم المقدم واما في
التالي فلان نتيج وضع المقدم والرفع المقدم نتيج نتيج التالي
ليجاز ان يكون المقدم المحمولا عليه من حقيقة تحقق المقدم
ولا من اشياء المقدم اشياء وقطعت من هذا ان المراد بال
المتصلة في هذا الباب بالضرورة وان المراد بالمتصلة
هيما العنصرية وان كانت الشرطية متصلة فانها للجمع
نتيج من وضع كل جز وضع الآخر لا شاع لجماعها ولا ينتج
رفع كل جز وضع الآخر لعدم اشباع المتأخرين بما وما في المثال
بالعكس واما الحقيقة فلما اشتملت على نتيج المتأخرين للجمع
معاً ينتج في الصور الاربعة الشايع الاربعة **ول** رفع
التالي وان كان هذا اشباع المحمولا كحيوان الكلبة ايضا فهو
حيوان كلبة ليس حيوان فليس بافسان **ول** والحقيقة

المتصلة

كل لغة الجمع والجمع من لغة واحدة
وهو ما يقصد به ثبات المطر بأبطال تقيضه ورجوعه إلى

استثنائي واقتراضي

كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكن زوج
فليس فردا لكن فردا ليس زوجا لكن ليس فردا فردا زوجا
ليس زوجا ووجوز **فقط** كقوله الجمع هو إما هذا شجر
أو كنه شجر فليس هو كنه شجر فليس شجر كقوله الخار
فقط هذا إما شجر أو لا شجر لكن ليس لا شجر هو لا شجر
لكن ليس لا شجر هو شجر **فقط** وقد يحصر ما علم أنه قد
يستدل على إثبات المدعي بأنه لو لا صدق تقيضه
ارتفاع التقيض لكن تقيضه هو واقع فيكون هو واقع
كقوله من هو المثلث الكوس والخط وهذا القسم
الاستدلال لا يصح بالخلف ما لا يتجرى إلى الخلف أي الخال
على تقدير منتهى المطر أو لانه ينزل من المطر من طه
أي من وانه الذي هو تقيضه وهذا ليس قياسا
واحدا بل قيل في قياسين أحدهما اقتراضي والآخر
استثنائي متصل يستثنى فيه تقيض الثاني هكذا لو لم

هذا هو المقصود من الاستدلال
بأنه لو لم يكن التقيض
لما لم يكن الجمع
وهو ما يقصد به ثبات المطر
بأبطال تقيضه ورجوعه إلى

فصل الاستقراء تصحيح البرهان

ثبت المطر لا ثبت تقيضه وكلما ثبت تقيضه ثبت
مع نفعه ولو لم ثبت المطر ثبت مع كنه المطر ليس بمتغير
ثبوت المطر كقوله تقيض المقدم ثم قد تقيض على الشرطية
بمعنى قولنا كلما ما ثبت تقيضه ثبت مع فيكونه القياسات
كما قال المع في شرح شرج المصطلحات وموجز الاستقراء
والقتراني معناه أن هذا الدور مالا يمتنع في كل قياسات
وقد بين عليه فافهم **فقط** الاستقراء تصحيح البرهان
اعلم أن البرهان على إثبات اقتران الامتداد لا المانع حال
الكل أو لا جزئياته واما حال الجزئيات على حال
كلها واما حال امتداد الجزئين المتدرجين تحتها حال
الجزء في الجزء فالاول هو التام وقد سبق منفصلا والثاني
هو الاستقراء والثالث هو التام والاستقراء هو البرهان
الذي يستدل به من حكم البرهان على حكم كلها هذا نوعه
الصحيح الذي لا يقصده غيره واما ما استنبطه الصوف

كله

كل ما غاربه وحده الاسم واختاره في تصحيد البرهان وفيه
لائحات حكم كلي فغير متنازع فاصرفان هذا التبع ليس معانا
مصدق فيه وعلا الي مجهول مصدق في خلاصته ومع تصحيد
وكان الباعث على هذه المسألة هو الاشارة الى ان شعبة
هذا القسم بالاستقراء ليس على سبيل الاستدلال بل على التمثيل
وهو ما وجهه ليرى اننا الله الطويل في تحقيق التمثيل
قوله لائحات حكم كلي اما بطريق التوضيح فتكون اثباتا
الى ان المطبق في الاستقراء لا يكون حكما جازما كما استحقته
ولما بطريق الاضافه والشوون في كل ح عوض عن المضاف
الذي لائحات حكم كليها اي كل تلك الجزئيات وهذا ان مثل
الحكم الجزئي والكل كليهما حسب الطه لا نه في الواقع لا يكون
المطبق بالاستقراء الا الكل ويتحقق ذلك انهم قالوا ان
الاستقراء اما تام مصدق فيه الجزئيات باسرها وهو مرجح
الى التماس الممتنع كقولنا كل حيوان ناطق او غير ناطق وكل

الحيوان

ناطق حساس فكل غير ناطق من الحيوان حساس فيجب
كل حيوان حساس وهذا القسم بعيدا ليقين ولما
ناقص بجبتي فيه يتبع اكثر الجزئيات كقولنا كل سبيل في ذلك
فقد استقر عند الحكماء الانسان كذلك والعن كذلك
والبحر كذلك والريفة كذلك ما سقاه من اوله الحيوان
وهذا القسم لا يبيد الا الظن ان من الجهل ان يكون
الحيوانات التي لم يبقا وفيه المخرجة فقد استقر عند المصنف
لاستقراء التسامح ولا يبين ان الحكم ان الشاقي لا يبيد الا
الظن انما يصح اذا كان المطبق الحكم الكلي واما اذا كفى بال
فلا شك ان تتبع البعض بعيدا ليقين بكافيا لبعض الحيوان
فمن وبعض انسان فكل من تحت حكم الاستقراء عند المصنف
وكذا انسان ايضا كذلك فيج قطعان بعض الحيوان كذلك
ومن هذا علم ان طرعا في الدلائل التوضيح كالموازية
احسن من حيث الدلالة اي الدلائل فيه حجة التعريف

والتمثيل هو بيان مشاركتي في لآخر في علة الحكم ليتبين

بأنهم **قال** والتمثيل بيان مشاركة جزئ العلة
لحكم ثبت عند أي ثبت الحكم في الجزئ الأول وفي
عبارة أخرى تشبيحي جزئي في معنى مشترك
بينها ثبت في التشبيه الحكم الثابت في التشبيه
المعلل بذلك المعنى كما في الابدح لم لا في الجزئ
وعلة للبرهان الاسكار وهو موجود في التخييل وفي
العبارة من فتاوح فان التمثيل هو الجزئ الذي يقع في ذلك
البيان والتشبيه وقد عرفت التكرار في التنازع في التغير
الاستقراء وتقول هيما كما ان العكس يطلق على المعنى المضاد
لغنى التبدل وعلى القضية المحالة بالتبدل كذلك التمثيل
يطلق على المعنى السدوي أي التبدل وعلى القضية المحالة
وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الجزئ الذي يقع فيه
ذلك التشبيه والبيان فاذكر تعريف التمثيل بالمعنى الأول
ويعلم المعنى الثاني بالمقاييس وهذا كما عرف المصنف العكس

انتهى

والعلة في طريقة الدوران والتدوير

بالتبدل وقوله على الخالف ما سبق في الاستقراء ولكن لا
يصح ان العلم مدرك في تعريف الاستقراء والتشبيه عن التمثيل
الى المذكورة وهذا العلة السامع وهو هو الاكثر على قدر
قال والعلة في طريقة الدوران والتدوير علم التبدل
في التمثيل من مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الأصل للمعنى
أعني التشبيه والثاني ان تلك الحكم في الأصل الوصفية
الثالثة ان ذلك الوصف يعبر في الفرع أعني التشبيه فانه
افاقصق العلم بهن المقدمات الثلاث فيمثل يكون الحكم
ثانيا في الفرع أيضا والمطلوب من التمثيل في المقدمات الثلاث
والثالث ظاهر ان في التمثيل اما الاشكال في الثاني وبيان
يطرق سقده ضد ما في كتاب حسن العفة والمصنف كما
صرح به من بينها هو بيان الاول والدوران وهو ترتيب
الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية وجودا وعدما
كتره التكرار في الحكم على اشكال فانه ما اسكار لم فاذكر

انتهى

منه الاسكار والتمهيد فالاول ان علامة كون المذا
 اعني الوصف على المذموم الحكم الثاني القوة يدوم في العبد
 والتفريق هو ان يخصص ولا وصف في المذموم فيكون له
 الحكم هل هذه الصفة او تلك ثم يطلنا في الحكم كل حكم
 يستعمل في وصف في حد فيستعار من ذلك كون هذا الوصف
 على الحكم واحد ذلك كما يقال علامة مرتبة في المذا
 من العبد او المذموم او اللون المخصوص والطعم المخصوص
 او الرائحة المخصوصة والاسكار لكن الاول ليس علامة لوجود
 في النفس بدون الشهية وكذا البواقي سوى الاسكار مثل
 ما ذكرنا في الاسكار للعلية **قوله** القياس كما يتعلم اعتبارا
 للشيء والصورة الى الاستتابة والافراي باقتسامها
 فذلك ينقسم باختيار المادة الى صفات النفس اعني العرفان
 والجدل والظلمة والشعر والمذاطة لان صفات ما
 ان يفيد تصديقا او نكرا في المذاطة التي الشحيل

والثاني الشعر الاول اما ان يتبدل علما او جونا فالقول
 الخطا والثاني ان اقا دخرنا يقينا فهو البرهان والاول
 فان يصير فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم من
 الخصم فهو الجدل والاول لغة لعله واعلم ان المقاطعة ان
 استعملت في مقام الحكم حيث سقطت وان استعملت
 في المقاطعة غير الحكم حيث شاعرت واعلم ان المقاطعة
 انه يعتبر في البرهان ان يكون مقدماته باسرها
 يتبدل على غيره من الاقسام مثلا وكذا في كونه
 القياس خاطئة ان يكون احد من مقدماته وصحة وان
 كانت اخرى يعمد فموجب ان يكون فيها ما هو دونها
 كالشعراين يلحق الاولون فالقول ان من يقصد شئ من
 واخر يحصل لا ينبغي ابد اليقينيات فلهذا **قوله** من
 اليقينيات الخارج الذي هو المصدق في الجازم المطابق
 الثابت فاعتبار المقرف لم يشغل الشك والوصف يحصل

وسائر القبولات وقد يجوز ان يخرج الفن والمطابقة للحكم
 المركب والذات التليد ثم لا تقدمان اليه فيهما
 او نظرا لثبوتها اليه فيهما لا سيما في الدور والسطح
 فاصول اليقينيات هي اليه فيهما فالنظر فيهما يتفرع عنها
 واليها فيهما ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجوب الضبط
 ان القضاة المبدئية اما ان يكون تصرفا في المصلحة
 كاهلية الحكم والجزم ولا يكون فالاول هو اوليات والثاني
 اما ان يتوقف على واسطة من المصلحة الباطنة او لا
 والثاني المشاهدات وينقسم الى شهادتين الحس الظاهر
 ويحييات والي شهادتين الحس الباطن وحياتيا
 والاول اما ان يكون تلك الواسطة بعيدة لا يقين من
 عند حضور المظان ولا يكون كذلك والاول هو الظاهر
 ويحيي قضايا قضايا منها والثاني اما ان يستعمل فيه
 الحس وهو مرة الاستدلال الذي من المبادي الى المظان

والاوليات والمجاهدات في الخبر والاوليات والمجاهدات في الخبر
 والاوليات والمجاهدات في الخبر والاوليات والمجاهدات في الخبر

اوليات استعمال الاوليات والمجاهدات في الخبر ان كان الحكم فيه
 ماحصلا في اجابة عيش عند العقل والظن على الكذب
 في المتغيرات وان لم يكن كذلك بل حاصله في كثر من المتغيرات
 المتغيرات وقد علم بذلك حكم واحد منها هو **قوله** المشاهدة اما
 الاوليات كقولنا ان كل اعظم من الجوز **قوله** المشاهدة اما
 المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقها والشار
 مخرجها والباطنة كقولنا ان له نجوما وعطشا **قوله**
 والحياتية كقولنا السفر ناسم للصفر **قوله** والحياتية
 كقولنا ان القمر مستقر من الشمس **قوله** والمتغيرات كقولنا
 كقولنا ان الشمس **قوله** والنظريات كقولنا الاربعون روي في
 الحكم فيرسل في الغيب عن ذلك عند لحظة المظان
 هذا حكم وهو التقسيم بمشايير **قوله** ثم ان الحكم الذي
 الاوسط في البرهان في كل هذا هو لا بد وان يكون عللا
 محصيا العلم بالنسبة الى اجابته والسلسلة الطولية في

عن علي بن ابي طالب في ما مضى من الدنيا

التي هي وكذا يقال في الواسطة في الدنيا والواسطة في
 الدنيا فان كان مع ذلك واسطة في الدنيا ايضا فلهذا
 التسمية الجارية والتسمية في الواقع وفي معنى الامر
 كنعن الاختلاف في قولك هذا معن الا الاختلاف
 وكل معن بالاختلاف محوم وهذا محوم فالبرهان
 في برهانكم انكم لا تدرك على ما هو الحكم وعليه في
 الواقع وان لم يكن واسطة في البتة ايضا يعني لم يكن
 العتبة في نفس الامر فالبرهان حين يبرهان ان
 حيث لم يدخل الا بغير الحكم وتحتقير في الواقع دون
 على سواء كان الواسطة حين معلوم الحكم كما في قولنا
 في محوم وكل محوم معن الاختلاف فزيد معن
 وقد خص هذا باسم الدليل ولم يكن معلوما الحكم كما
 ليس على ما يكونان معلولين لثالث وهذا لم يصح
 باسم كقوله هذا المحي في الدنيا وكما في الدنيا

او المسلمات واما حظا في ثبات في العمولان والسر
 واما شعري ثبات في المحيالات واما مستطاب في

فان لا تشاء ان يكون معلولا للفرق ولا العكس بالكلية
 معلولان للفرق المستغنى عن العروق **قوله** من المشي
 في الدنيا التي هي طابق اراء لكل كمن الحضانة في العدة
 او اراء طابق كمن في الدنيا التي هي طابق اراء لكل كمن
 المسلمان هي قضايا مسلمة من الحكم في المناظر او بعضها
 في علمه في القول على سبيل التقييم **قوله** من المشي
 في القضايا يخرج من بعض قضايا الاوليات الحكم **قوله**
 والطوائف هي القضايا الحكم بها الحكم كاجزاء
 متباعدة بالمتباعدة من غير متباعدة الحكم بالخاصة فالمراد
 مناسوي الكاس **قوله** من القضايا هي القضايا التي
 بالحق ولكن ياتر منها ترعيا وترعيا وتفاوت
 بها جميع دون كاهل المتعارف ان ادنا اثر **قوله**
 اما على نفسها الى السفسطة وهي شتى من فطنا
 عربي سفسطة الفريونية يعني الحكمة الموهبة

من القضايا التي هي طابق اراء لكل كمن الحضانة في العدة

من القضايا التي هي طابق اراء لكل كمن الحضانة في العدة

في علم المنطق

المدعى في **سر الوهميات** هي القضايا التي يحكم الوهم
غير المنصوص على بل المحسوس كأيضا لكل وجوده في خبر
تم **في** **القضايا** هي القضايا الكاذبة البعيدة القضا
الاولى في المشهور في المشتبهات التي لا معنى لها ولا
المشهور في الصنفان النفس القضايا على هذا النحو
اهل في كونهم في العلم وطول في الاقوال في الشطرنج
مع قلة الجدي وعلى المطالع كتب القدماء ان فيها
شبهه في علم الفلك في **سر** **العلوم** كالم من
العلوم المدونة في يد من امور قلة احدها ما جرت فيه
من خصائص والآثار المظلمة من ذلك في جميع اصناف
العلم اليها وهو الموضوع وذلك الاثار هي التي في الدائمة
الثاني القضايا التي يقع فيها هذا البحث هي المسائل
وهي تكون نظرية في الغالب وقد يكون بديهيات مستحقة
التي هي كاسترجاع **سر** **العلوم** في العلم بغير القليلين

ولما وجد في بعض النسخ من التحقيق بقوله بالبرهان
من ذلك ان النسخ على انه يمكن توجيهه بانها على الغالب
او بان المراد بالبرهان ما يقتضيه الفقه في الثالث
في علم المسائل ايضا فيصور طرقيها في الصديقيات
بالقضايا المأخوذة في ذلك لها في الاولى هي المبادي الخ
والثانية هي المبادي الصديقية **سر** **العلوم** هي
اشكال في صور وهو من علم الموضوع من اجزاء العلم
اما ان يريد من نفس الموضوع او فرعها والصبر في جوده
او الصديق موضوعية والاولى من ذلك في موضوعات
المسائل هي اجزاء المسائل فلا يكون من علمين والثاني من
المبادي والصورية والثالث من الصديقية فلا يكونان
من علمين ايضا والاربع من مقدمات الشرع فلا يكون جزءا
ويكن الجواب باختبار كل من الشقوق الاربعة اما على
فيقال لما في الموضوع وان اذ يدرج في المسائل لكن تشبه

الاعتبار فيمن حيث ان المقصود من العلم هو معرفة احوال
 والجسم منها عدو جرحا عين او يقال ان السبيل ليس
 هي مجموع الموضوعات والمحو لا في النسب بل المحو لا
 للموضوعات في الموضوعات قال المصنف الدواني في حاشية
 المطالع السبيل اهي مجموع الموضوعات المتبعة بالدليل وفي
 نظرية لا يلائم قول المصنف السبيل في قضايا كذا وموضوعها
 كذا وموضوعها كذا وايضا فلو كان السبيل نفس المحو لا
 الموضوعات اوجب عليها موضوعات السبيل التي هي و
 موضوع العلم هو ما عينه قد برزوا ما على الثاني فيقال
 ان تعريف الموضوع وان كان متدينا في المبادي الموضوع
 فكن على جزاء فليحد مزيدا لاعتناء كاسبي والماعلي
 الثالث فيقال بثلثا ما او يقال بان هذا المصنف
 بوجود الموضوع من المبادي المتقدمة كالمفهوم
 الشيخ فتابع فان المبادي المتقدمة هي كل القضايا

واجزاها واعراضها ومقدمات مبتدئات او ملخصة يعني سيم
 قيامات العلم والمسائل وهي قضايا يطلب العلم وموضوعاتها

التي تليها فاستقامت العلم نص على ذلك على ان
 شرح البقرة اوله بكلمة الشيخ اية وجب في قوله
 يعني عليها فليما العلم ثم يرد في قوله اعلم على ان
 فيقال ان المتقدمين بالموضوعات لا ينفون على الاشياء
 على حقيقة كان له من زيادة في غير مطالبات العلم
 ويتمتع بها الذين من غير موضوع العلم بل اجزاء
 بعد المحو لا في اجزاها اي جرد اجزاها اذا كان
 الموضوعات وكيفية **في** واعراضها اي حدودها
 المشتملة على الموضوعات وقد مات في المبادي
 المتقدمة لاسم الموضوعات في غير نفسها اي بتسمية
 او متقدمة ما اخذ في نظرية فاولى في سبيلها
 متقدمة لثانيتها ان من العلم من العلم
 جميع الموضوعات وان اخذها مع استكوارها
 متبادرة ومن حيث العلم ان مقدمة وان كان

كذا
 كذا
 كذا

وهو العلم او نوع من العلم في احدى اوجهها
 امر يحتاج عنها المحقق لها لذاتها

يكون معلومها بالنسبة الى شخص متبادر بالها
 الى التعريف هو نوع العلم كقولهم في الطبيعي كذا شكل
 طبيعي او عرضي في كذا كقولهم كذا كقولهم في كذا
 مركب من النوع مع العرض الذي كقولهم كذا كقولهم
 شافان او يتبعه في كذا او مساويان لها **قوله**
 ومحمولها الى محمولات السائل امور خارجة عنها اي
 من صفات السائل لا من صفات ما هي عارضة لتلك الموضوعات
 والمراد منها محمولات عليها فان الغرض هو الخارج
 للمحمل فاذا جرد عن قيد الخروج للمفرد في المحل
 ولو امكنه الصواب بالحق كقولهم يوجد في بعض النسخ
 لذاتها وهو صواب العلم لا ينطبق الا على العرض الذي
 اللاتس للشيء اولها بالذات اي جود واسطية العرف
 ولا يشبه الغرض بواسطه المساوي مع انه العرض
 الذاتي متافا ولذا قوله بعض الشارحين وقال اي

المستند كقولهم
 واسطية نسبة
 متعلق ما يعطيه
 كقولهم او من
 مع العرض الذي
 كقولهم

محمول

وقد يقال انما هي في بعض النسخ
 يتوقف عليه الشرع بوجه الخبرة وقوله في غنية كقولهم العلم
 وبان غايته موضوعه وكان القدماء يذكرون ما يستحق

تخصيصه بذواتها سواء كان لمجرد ايجادها لذاتها او
 سواء كان اللاتس للشيء لها موضوعا واللاتس العرض
 الذي جرد على اقله المص في شرح الوسا لثم ان هذا
 الميزان يدل على ان الصياغة في هذا الخبر في النوع كقولهم
 محمولات السائل اعم من ان يكون موضوعها واللاتس
 كانه شارج المصالح لكن الاستدلال الصحيح هو او عليه
 ان كثيرا ما يكون محمولات السائل بالنسبة الى موضوعها
 من الاعراض العقلية العربية كقولهم انما هو كقولهم
 القائل كذا ما علم في قوله وفيه التفسير كقولهم
 على الاستدلال في بعض النسخ ان يكون انهم موضوع العلم
 صرح بذلك المصنف الطوسي في نقد التفسير والقول في قوله
 هذا المصنف ايضا ظهر لفتحة ارجاع المحمولات العامة
 الى العرض الذي يتوقف الموضوع كارجاع المحمولات
 بالمراد المراد من الاستدلال صرح باعتبار الثاني فعد

قوله

الخاصة

اعتبار الاول الحكم وهي ما يراه كذا لا يسمى الكلام
توقفاً على الابداء يشار الى اصطلاح اخوة المبادي
حيث ما تقدم وقد مر ان الغاية في هذا العلم لا سيما
العلم المبادي على ما يراه في قبل الشروع في مقاصد
العلم سواء كان داخل في العلم فيكون من المبادي
السابقة او خارجاً يتوقف عليها الشروع ولو لم يكن وجه الحق
ويبين مقدمات المبادي بهذا المعنى مما لا يخفى ان
وغيره فانه المقدمات خارجة عن العلم لانه لا يدخل
المبادي في مقدماته **قوله** يذكر ان في سندهم على انها
من المقدمات او من المبادي بالمعنى الذي **قوله** الغرض
العلم ان ما يتوقف على قول ان ما هنا للعلم على ما مرود
المقدمات هي مقدمات علمية والحق في ما يراه وتنتج
وقاية قالوا ان الله تعالى لا يتقبل الاغراض وان
استعملت على غايات ومنافع لا تحصى وكان مقصود

والغرض المقدمات

ان المقدمات

ان المقدمات كما نراها في سندهم ما كاسيها
على تدوين المدخلات واليهذا العلم منتجة ومصلحة
لغيره من المبادئ على ما يستفاد من مقدماته في هذا
علم المبادي ان كانت لهذا العلم منتجة ومصلحة
الغرض ليعلم للواضع ان الله قد عرف في صدر
الكتاب الغرض والغاية من العلم المنطق وهو العنصر
قوله السمة السمة العامة وكان مقصود **الاشارة**
بعد ختم العلم كما في العلم المنطق منطقاً لان المنطق
يطلق على الظاهري وهو الحكم وعلى المبادي وهو العلم
الطبيعي وهذا العلم هو الذي الاول ويسلك بالثاني
من سلك السداد ما شق له من التفرقة والمنطق لها
مصلحة هي جعل المنطق اطلق على الاسم المذكور سابقاً
في مدخلية في كمال المنطق حتى كان هو اسم مكان هذا
العلم محل المنطق ومنه ان في ذلك وجه التسمية اشارة

هو ابطال فينا ما يلحق به
من احاسن من اي

العلمية التي يتصل بالعلم من المقاصد **في** الرابع **المق**
ليكن قلب الشك على ما هو الشك في بيان الحال من
حال الحق الى مراتب الرجال واما المحققون في العالم
الذين ارجو ان يعلم ما قاله ولي في الجدل عليه السلام الله
لا مظهر الى ان قالوا ان هذا مقتضى قوانين
المنطق والاسناد على الحكيم العظيم اسطودون ما باس
اسكنه ولما لقب العلم الاول وقيل المنطق انما يربط
في الفيزياء ثم بعد ذلك في تلك الفلسفيات من
يزان الى لغة العرب بنها ورواها واحكامها ولفظها
العلم الثاني الحكيم يوضح الغارابي وقد ضلها هو وها
بعيد صناعته كتب ابو نصر الشيخ الرافعي ابو علي بنينا
شكواهم من العلم الجليل من اي علم هو اي من اي جنس
من جنس العلوم العقلية والنقلية الفرعية والاصولية
كما بحث من حال المنطق ان من جنس العلوم الحكمية ام

الاول

الاشارة الى مذهب من جدها
محب كتاب القصة الشريفة لطيف في كتاب ما يلحق

لقد ان هنر الحكمة والعلم باحوال اعيان الموجودات
على ما هي عليه في شئ الامر منه والطاقة البشرية لم يكن
منها ادريس عجزا الا من الموهوبات الذميمة
الموسوعة الى التصور او الى الفهم وان هذا لا يميز بين
النفس المذكورة من قسم الحكمة النظرية الباعثة على
وجودها متدينا واختراعها على مخرج اصل من الحكمة
النظرية لوم من وقوع الالهوي والمثل لا يوسع بطلان
الكلام **في** من اي من بينه هو كائنا لا العربية **في** ما
ان مذهب المنطق ان يستعمل به بعد تنديبا لا مظهر
وتقوم الذكر بعض الهندسات وذكر الاستاذ في
بعض رسائله ان ينبغي جبهة لغزو في زمان هذا ان يعلم
قد ضلح من علوم الادب يتلوا شاع من كون النفاذ باللفظ
العرب **في** القصة اي القصة العلم والكتاب في ارباب
فالاول كما يقال ابواب المنطق تسعة **في** باب

ايضا غوي اي الكيان التمس الثاني ان تعرفت **الثانية**
 القضايا التي القياس واخرية **الكتاب** **الكتاب**
 الجدل **الكتاب** الخطاب **الكتاب** المطالعة **الكتاب** الشعر
 وبعضهم عدوا بالانفاذ بابا اخر صفا وادواب
 المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال ان كتابا هذا
 مرتب على قسمين القسم الاول في المنطق وهو مرتب
 على قدر متوسعة بلانته المقدمة في بيان الماهية
 والغاية والموضوع المقصد الاول في مباحث الصفات
 المقصد الثاني في مباحث الصفات **الكتاب**
 في اجزاء العلوم القسم الثاني في **الكتاب** وهو مرتب
 على كذا الباب الاول في كذا اسم وكذا في التسمية
 ويظهر مقدمة وثلاث مسائل وعامة وهذا الثاني
 تابع كبري فلا يصح عن كمال الاستعداد العلمية اي الطريق
 المذكورة في التعاليم العموم ففهم في العلوم وقد انظر

كل الشراخ هي من ايد ذكره وهو الموافق فتح كتب
 المقوم والمادة من شرح المطالع والقسم كان المراد به
 ما هي كتاب القياس التي وذلك بان هذا اذا اوردت
 يحصل مطلب من مطالب التصديق في صنف في المطالع
 والمطلب جميع موضوعات كل واحد منها واسم الطرقي
 بواسطة التخيير واسطة كذلك ان المطالع جميع مطلب
 قد اورد الطرقي او سلبه من احداهما فانظر الى نسبة
 الطرقي الى الموضوعات والشمولات فان وجدت
 من محمولات موضوع العلم من الشكل الاول الثاني
 هو محمول على محموله من الشكل الثاني او من موضوعات
 موضوعه الماهية من موضوع محموله من الشكل الثالث
 او محمول على محموله من الرابع كل ذلك من اعتبار **الكتاب**
 بحسب الكيفية الكيفية كذا من شرح المطالع وقد اعيد
 المقام من هذا المعنى بآلة واصني الكثير والكثير

البرهان

المتغيرات اعداد من عرفا بين التغير لا في المقصد
 الاقصي من الدليل في الخليل في شرح المطالع كبرا
 ما دون العلم التماسات المتغير المطالع على التماس
 المتغير ليس هو المركب اعتماد على العنق العالم القوا
 فان اردت ان تعرف انشائي او الشكر من الاشكال
 فطليق الخليل وهو على التركيب حصل المصير انظر
 الى التماس المتغير كما كان في غير متغير مشارك
 المطالع كبر من التماس استثنائي وان كانت
 عشائر لفظها حتمية في التماس في التماس في التماس
 الى طرفي المطالع من التماس في التماس في التماس
 في التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 الاخر من تلك المتغيرات فان تالفا على احد التماسات
 ابرجها انهم في التماس في التماس في التماس في التماس
 المتغير في التماس في التماس في التماس في التماس

لولا عدمها في التماس في التماس في التماس في التماس
 من التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 يكون التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 وجهه في التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 بان اخذ التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 وذلك بان يقال ان اردت تعريف شي فلا بد ان تضع
 تلك الشي في التماس في التماس في التماس في التماس
 بالتماس او بتغيرها في التماس في التماس في التماس
 بان تعدد التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 التماس في التماس في التماس في التماس في التماس
 التماس في التماس في التماس في التماس في التماس

وانما هو ليس كذلك

اصل سرمد
بالدوام كل كاتب يقرر الاصالح مادام كاتبنا
لغرض منكر الاصالح كاتب بالفعل
منهم افضل
طوبى لاصالح مادام كاتبنا
لا شئ من المول الاصالح بكاتب الفخر من جونا
لا شئ من كاتب الفخر من كاتب

اصل
بالدوام كل كاتب يقرر الاصالح مادام كاتبنا
لغرض منكر الاصالح كاتب بالفعل
منهم افضل
طوبى لاصالح مادام كاتبنا
لا شئ من المول الاصالح بكاتب الفخر من جونا
لا شئ من كاتب الفخر من كاتب



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

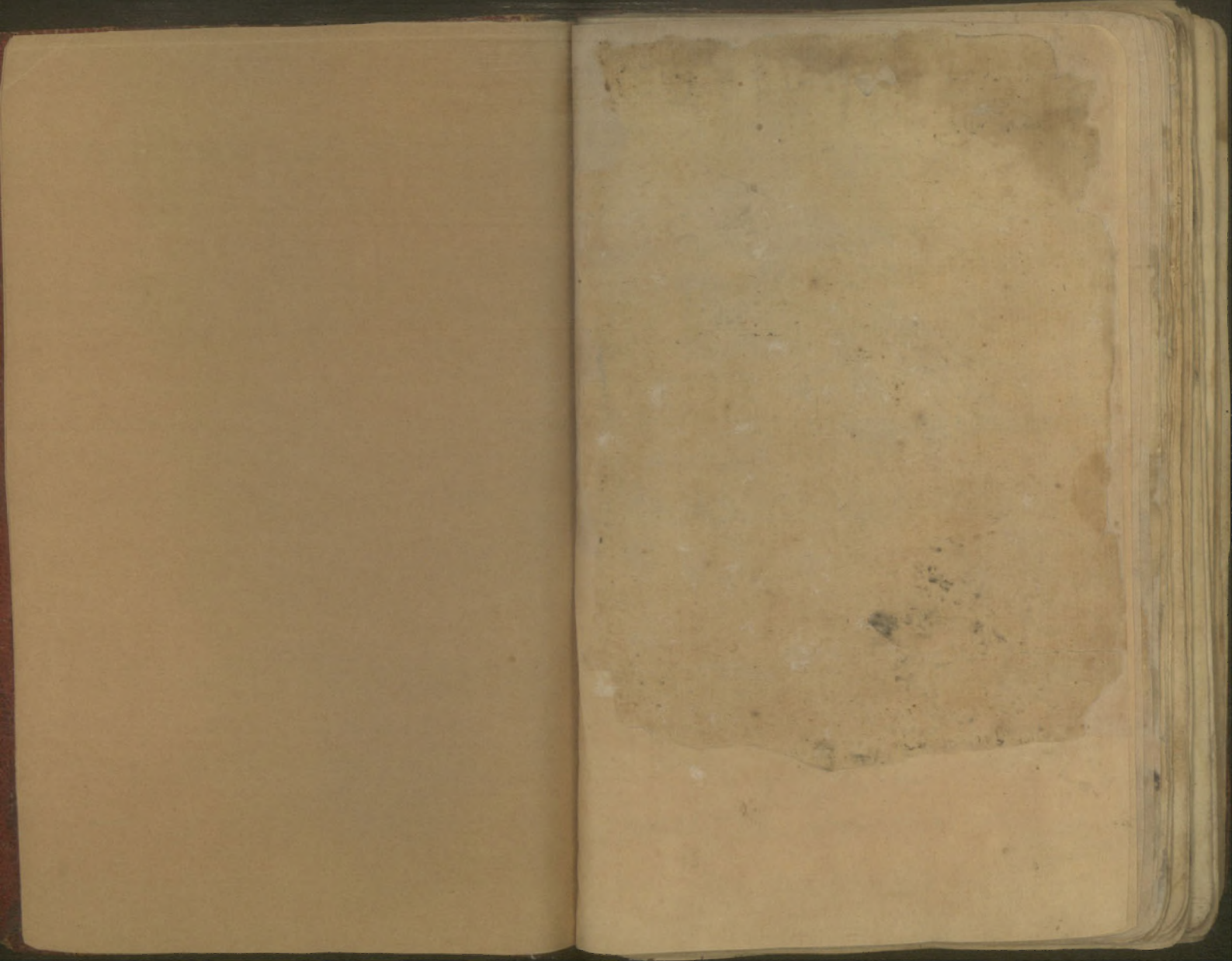
وفاة الامام العباسي

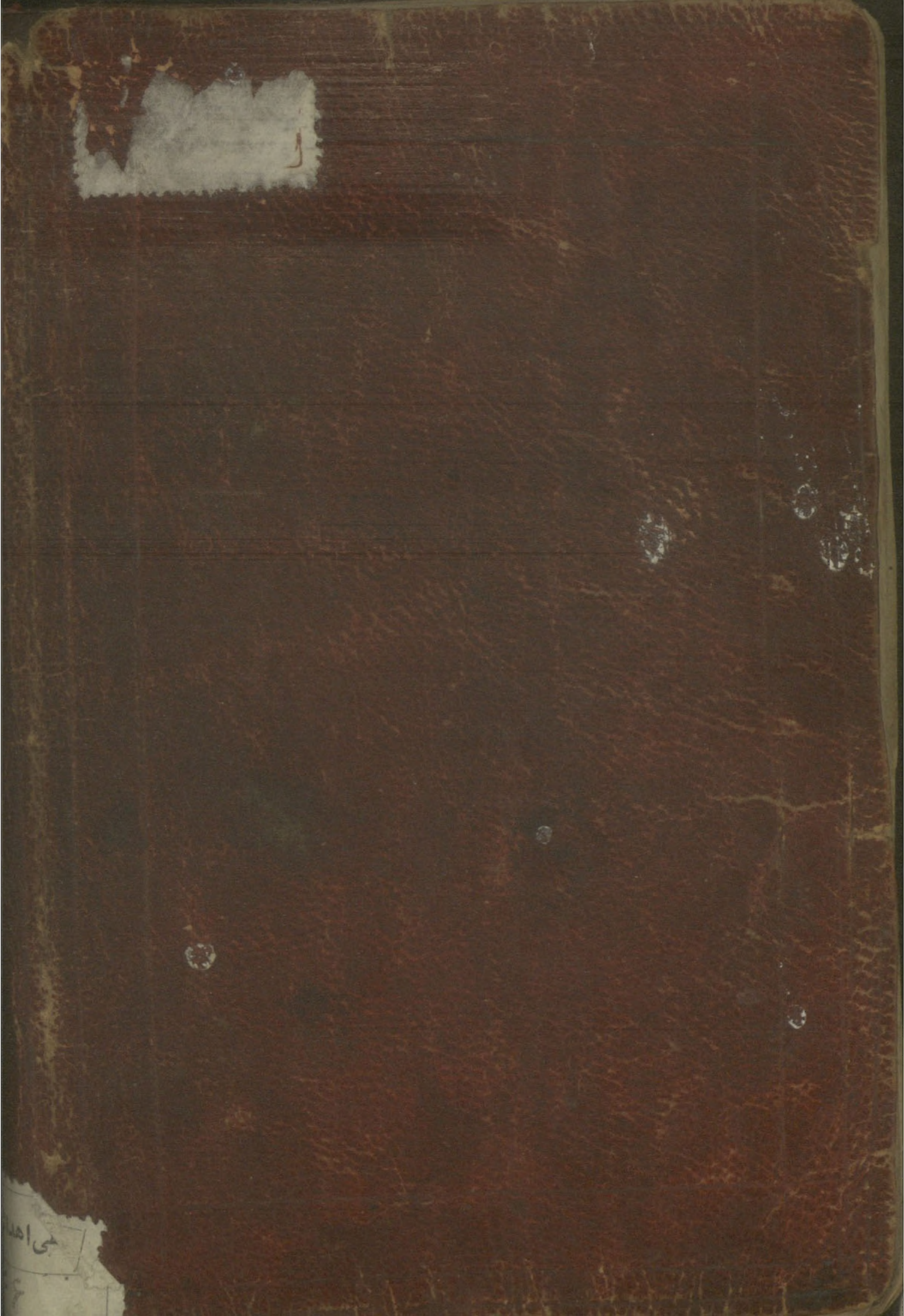
الحمد لله الذي هدانا لهذا

والحمد لله رب العالمين

٤٧

و نیز نامش در اول این متن مذکور شده است
 و در چهار دست
 اول و هجده کلمه
 دوم و هجده کلمه
 سوم و هجده کلمه
 چهارم و هجده کلمه
 پنجم و هجده کلمه
 ششم و هجده کلمه
 هفتم و هجده کلمه
 هشتم و هجده کلمه
 نهم و هجده کلمه
 دهم و هجده کلمه
 یازدهم و هجده کلمه
 بیستم و هجده کلمه





می اهدا